

١٨٠/٣٢ - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣١٧٧ (٥ - ٤٨) المتخذة في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ و ٣٢٤١ (٥ - ٤٩) المتخذة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٤٢ (٥ - ٣٠) المتخذة في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١١٩/٣١ المتخذة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، والقرارات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٩٢ - ٩٣) (١٣٥) المتخذة في ١٣ ايار / مايو ١٩٧٦ وال المتعلقة باتخاذ البلدان المتقدمة التدابير لدعم برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وأن تشير كذلك الى قراراتها ٣٢٠١ (٦ - ١٥) و ٣٢٠٢ (٦ - ١٥) المتخذتين في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ والتفصين الأعمق لبرنامج العمل المتعلقات باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقراراتها ٣٢٨١ (٥ - ٢٩) المتخذة في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ والتفصين بشأن حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقراراتها ٣٣٦٢ (٦ - ٧) المتخذة في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وأن تحيل طبقاً لبيانها على ملخصها في ٢٦ كانون الثاني من الفترة من ٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ (١٣٦) ،

وأن تحيل طبقاً أليها بالقرارات التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز بشأن التدابير الاقتصادية فيما بين البلدان النامية ، ووجه خاص ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادي ، ويسير ذلك من القرارات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الصادر في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب / أغسطس ١٩٧٦ (١٣٧) ،

وأن تحيل طبقاً كذلك بالتدابير المتخذة في تقرير مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المعقوف في مدينة مكسيكو في الفترة من ١٣ الى ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (١٣٨) ،

(١٣٥) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، السجل الأول ، التلويح والمرفقات ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع ١٥.٥.١٠.٧٦ ) والتصويب ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٣٦) المرجع نفسه ، المرفق الخامس ، المرفق الأول ، القرار ١ .

(١٣٧) انظر : ٢/٣١/٤ ، المرفقان الثالث والرابع .

(١٣٨) انظر ٢/٣٣/٤ ، الجزء الأول .

وأن تلاحظ أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يقوم على أساس مفهوم الاعتماد الذاتي الفردي والجماعي ، قد عرفه هذه البلدان بأنه استراتيجية رئيسية لتعزيز قيمتها ووسيلة مهمة لتوطيد وحدتها وتفاهمها ،

وأن تدرك أن تحقيق هدف إقامة تعاون أوسع فيما بين البلدان النامية ، في إطار التعاون الاقتصادي الدولي ، هو أسلوب مهم في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وأن تشدد على أن إجراً تفسيرات هيكلية جوهرية في العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية على أساس من الانسجام والمصالحة ، هو أمر ضروري لأى حل دائم للمشاكل الاقتصادية العالمية ولتوطيد السلام والأمن الدوليين ،

وأن تؤكد من جديد أن الجهد الذي تبذلها البلدان النامية لتعزيز التعاون فيما بينها لا يقل من مسؤوليات جميع البلدان الأخرى عن إقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة بينها وبين البلدان النامية وعن الأسلوب في تنمية البلدان النامية ،

١ - تحيط علميا بـتقدير الأمين العام عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (١٣١) ،

٢ - يرجو من الأمين العام أن يضمن ، بواسطة الأجهزة المختصة للجنة التنسيق الإدارية ، التنسيق الفعال لأنشطة المطلع بها داخل منظمة الأمم المتحدة دعماً لتدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، على نحو ما حدث في مقررات الأمم المتحدة ذاتصلة بالموضوع ، بما في ذلك الأنشطة التي تستند إلى برنامج العمل الذي أقره الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة السبع والستين (١٤٠) ، وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي الذي أقره المؤتمر الدولي السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وتقرير مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يواصل تضمين الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة عرضاً مشتركاً بين القطاعات لأنشطة المzung الأضطلاع بها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذاتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وان يمكن انتهاج نفس نوع العرض المشترك بين القطاعات في جميع المنظومة ؛

٤ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من ملسسات منظمة الأمم المتحدة على أن تدعم ، وفقاً لإجراءاتها ومسارتها المستقرة ، تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما

\*\*

(A/32/١٣١ Add.١٩)

(١٤٠) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ( منشورات الأمم المتحدة ) ، رقم السheet ١٠٧٦.II.D.١٥٥ والتصریف المرفق الخامس ، الجزء الثاني .

في ذلك الاستمرار ، كلما طلب منها ، في توفير ما يلزم من خدمات الأمانة الداعمة وغير ذلك من الترتيبات المناسبة لتسهيل قيام البلدان النامية بعقد اجتماعات سعيا لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

٥ - تحيط طا يقرر مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د - ١٢) الملحظ في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٢٧ ، الذي اعتمد به المجلس لاختصاصات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأقر برنامج عمل اللجنة :

٦ - تحت البلدان المتقدمة النمو على تقديم الدعم المناسب ، كلما طلب منها البلدان النامية ، لتنفيذ تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

٧ - ترجو من الأئمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

الجلسة العاشرة  
١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٧

### ١٨١/٢٢ التمجيد بمنزل الموارد الحقيقة الى البلدان النامية

#### ان الجمعية العامة

ان تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٤) الملحظ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٠ والمتضمن الاستراتيجية الانسانية الدولية لمقد الأمم المتحدة الانساني الثاني ، والى قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) الملحظين في ١١ ايار / مايو ١٩٢٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٣٣٦٢ (د - ٢) الملحظ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٢٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الذي دعث فيه ، في جلة أخرى ، الى زيادة تدفق الموارد المالية التي تقدم بشروط متساولة لأغراض التنمية ، وجعل هذا التدفق أمرا قابلا للتنفيذ به ، وسترا ، وضمنوا بصورة متزايدة ، وتحسين شروطه وأحكامه ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٣٤٨٩ (د - ٣٠) الملحظ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥ بشأن التمجيد بمنزل الموارد الحقيقة الى البلدان النامية و ١٢٤/٣١ الملحظ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٦ بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بالتجميد بمنزل الموارد الحقيقة الى البلدان النامية على أساس مكن التنبيء به ، وسترا ، وضمنوا بصورة متزايدة ،

(١٤١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثين ، الملحظ رقم ١٥ (٤/٣٢/١٥) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق الأول .